

قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩١

بفتح اعتماد إضافي بموازنة الهيئة العامة لميناء دمياط
عن السنة المالية ١٩٨٩/٨٨

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يفتح اعتماد إضافي بموازنة الهيئة العامة لميناء دمياط عن السنة المالية ١٩٨٩/٨٨ بمبلغ ٢٢٤٠٨١٧٩ جنيها (فقط وقدره اثنان وعشرون مليوناً وأربعمائة وثمانية آلاف ومائة وتسعة وسبعون جنيهاً لا غير) وذلك لمواجهة التجاوزات التي وقعت على الباب الثاني وفقاً لما يلي :

الاستخدامات الجارية :

زيادة اعتمادات الاستخدامات الجارية عن السنة المالية ١٩٨٩/٨٨ بمبلغ ٢٢٤٠٨١٧٩ جنيهاً (فقط وقدره اثنان وعشرون مليوناً وأربعمائة وثمانية آلاف ومائة وتسعة وسبعون جنيهاً لا غير) بالباب الثاني النفقات الجارية والتحويلات الجارية - وذلك مقابل خفض ربط الباب الأول الأجور بمبلغ ٢٠٠٧٣٤ جنيهاً وزيادة اعتمادات الباب الثاني إيرادات جارية وتحويلات جارية (عجز مرحل) بمبلغ ٢٢٢٠٧٤٤٥ جنيهاً .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي الحجة سنة ١٤١١ هـ

(الموافق ١٥ يونيو سنة ١٩٩١ م)